



دليل الاستثمار في سلوفاكيا 2011

تشهد الجمهورية السلوفاكية نمواً اقتصادياً متيناً و تدفقاً هائلاً للاستثمارات الأجنبية في العقد الأخير. و على الرغم من أن الأزمة العالمية قد صرعت الاقتصاد السلوفاكي، مع عدد من الدول الأخرى، بقيت سلوفاكيا الدولة الأكثر جذباً للاستثمارات في الأسواق النامية في وسط و شرق أوروبا، و ذلك وفقاً لإحصائيات البنك الدولي في ممارسة الأعمال التجارية.

طبعاً دليل الاستثمار في سلوفاكيا لعام 2011 يهدف لتزويد بما هو جديد في البيئة الاستثمارية لسلوفاكيا مع المعلومات المتغيرة والأساسية في القانون السلوفاكي حول الإمكانيات الاستثمارية و التي تهم الداخلين للسوق السلوفاكية.

القسم الأول من هذا الدليل يتضمن مقدمة مختصرة عن الجمهورية السلوفاكية و عن تشكيلها الاقتصادي خلال العقد الأخير. و القسم الثاني يحدد العوامل الأكثر أهمية و التي جعلت الجمهورية السلوفاكية هدفاً جاذباً للمستثمر الأجنبي. و القسم الثالث يزود معلومات عن كيفية بدء و ممارسة العمل التجاري على الأراضي السلوفاكية. و القسم الرابع يهدف إلى تحليل آلية إنهاء الالتزامات التجارية للمستثمرين الراغبين بذلك. ختاماً، القسم الخامس و يتضمن موجز تلخيصي عن آلية فض النزاعات في سلوفاكيا امام المحاكم أو التحكيم الخاص.

1. نظرة عامة

1.1 معلومات عامة عن الجمهورية السلوفاكية

تغطي مساحة الجمهورية السلوفاكية 49,000 كم مربع و عدد السكان فيها حوالي 5.4 مليون نسمة, واقعة في قلب أوروبا, ولها حدود مع بولندا (508.2 كم), أوكرانيا (98 كم), هنغاريا (679 كم), النمسا (155 كم) و الجمهورية التشيكية (251.8 كم). عاصمة سلوفاكيا هي براتسلافا, عدد سكانها 471,000 نسمة وواقعة في الزاوية الغربية الجنوبية للبلد و القريبة من الحدود النمساوية والهنغارية و تبعد فقط حوالي 65 كم عن فيننا و 200 كم عن بودابست.

الموقع الاستراتيجي يعرض امكانيات للسوق الاستهلاكية بما لا يقل عن 350 مليون مستهلك بمساحة قطرها 1000 كم. و الجمهورية السلوفاكية تعتبر مدخلاً للسوق الأوكرانية و الروسية.

و سلوفاكيا هي عضو في منظمة الصحة العالمية, منظمة التعاون والتنمية, منظمة التجارة العالمية, اليونسكو, حلف شمال الأطلسي و الإنتربول و عدد كبير من المنظمات الدولية.

في 1 أيار 2004 انضمت الجمهورية السلوفاكية للاتحاد الاوروبي و في 21 كانون الاول 2007 في منطقة الشينغن و في 1 كانون الاول 2009 اصبحت عضو في منطقة اليورو و بنجاح تمت تبديل العملة السلوفاكية بنسبة تحويل للعملة بقيمة 30.1260 كورون سلوفاكي لليورو الواحد.

في 1 أيار 2011, تم إلغاء كل القيود و العقوبات امام المواطنين السلوفاك للعيش و العمل في الدول الأعضاء الأخرى للاتحاد الاوروبي, و ذلك يعني بالضرورة أن كل السلوفاك يستطيعون العمل في أي مكان في أوروبا دون قيد أو شرط.

الجمهورية السلوفاكية تلحق بالنظام القانوني المدني القاري المتأثر بالنظام القانوني الألماني والفرنسي, وفي الوقت الراهن بالقانون الاوروبي.

1.2 الاصلاحات الاقتصادية قد قادت الى النمو

الجمهورية السلوفاكية واحدة من المتأخرين على عملية التحول الاقتصادي لوسط و شرق أوروبا من عام 1990, و لكن مع نهاية الانتخابات لعام 1998 بدأ البلد في تطبيق الكثير من الاصلاحات الاقتصادية من خلال البنوك و القطاعات المخصصة حيث تم تحسين الشفافية و الرقابة المالية بشكل ملحوظ. و كنتيجة على ذلك, العديد من المستثمرين من أوروبا و أمريكا قد نالوا على حصص مهمة في العديد من المؤسسات المملوكة للدولة سابقاً.

نجحت عملية الاصلاح بعد الانتخابات العامة في عام 2002. فالحكومة الجديدة ادخلت اصلاحات واسعة النطاق وبعيدة المدى مؤثرة في العديد من المجالات, من المال العام للتوظيف, التعليم, الصحة, الضمان الاجتماعي, فتقديم الضريبة البسيطة التنافسية 19% يعتبر حجر الزاوية للاصلاح الاقتصادي لعام 2004 و الحافز للاهتمام العالمي.

المراقبين الدوليين قد امتدحوا التغير السريع والعميق والارتفاع الحاد للديناميكية الاقتصادية التنافسية الذي حصل للجمهورية السلوفاكية. و من بين المصادر الأخرى, التقرير الاقتصادي للبنك الدولي لعام 2004 الذي يضع الجمهورية السلوفاكية في قمة الدول على صعيد المناخ الاستثماري و الاصلاح في السنة السابقة. منظمة التعاون والتنمية بمجلتها الاحصائية أعطت النظام الضريبي للجمهورية السلوفاكية رقماً بنسبته على الناتج المحلي الاجمالي كالسابع بإنخفاضه على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية لعام 2009.

في السنوات الأخيرة الماضية سلك الاقتصاد السلوفاكي طريق النمو القوي والراسخ، مع رفع الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة. فلقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 8% في عام 2006 و 2007، و بقي فوق 6% في 2008. ومع ذلك كان هناك 4.9% مع الازمة الاقتصادية لعام 2009، و نمو بنسبة 4% لعام 2010، و يتوقع النمو في الناتج المحلي بنسبة 3.1% لعام 2011. و هذا التراجع النسبي يعود للبرنامج التقشفي للحكومة الذي صمم للجم العجز (الذي ارتفع خلال الازمة الاقتصادية) ومن ثم الى 3.0% لعام 2013. و الدين العام السلوفاكي كنسبة من الناتج العام هو الأقل على المستوى الأوروبي، بما يقارب 40%.

2. النقاط الثلاث المهمة للمستثمرين الأجانب

2.1 النظام الضريبي الملائم

2.1.1 نظرة على النظام الضريبي السلوفاكي

نظام الضريبة لعام 2004 يقدم ضريبة عادلة ملائمة تنافسية. التغيير الاساسي كان في تقديم نسبة 19% كشريحة ضريبية. والعديد من الضرائب قد ألغيت من 1 كانون الثاني 2004 الارث والهبة، و من 1 كانون الثاني 2005 ضريبة نقل الملكية العقارية و بالاضافة الى ذلك ضرائب التقسيم كذلك قد الغيت وذلك بغض النظر عن المستقبل او الدافع أوروبياً او لا (مقيماً في الاتحاد الاوروبي) و بغض النظر ايضاً على الشركة الأم و الفرع و ذلك من 1 كانون الثاني 2004.

الجدول رقم 1: الضريبة في دول الفيزاغارد غروب الأربعة

بولندا	هنغاريا	الجمهورية التشيكية	الجمهورية السلوفاكية	
19%	10% / 20%	19%	19%	ضريبة الشركات
18 - 23%	16%	15%	19%	الضريبة الشخصية
23%	25%	20%	20%	الضريبة على القيمة المضافة

النظام الضريبي لسوفاكيا يتضمن ضرائب مباشرة وغير مباشرة. الضرائب المباشرة و تتضمن (الضرائب على الدخل الشخصي، الضرائب على الشركات) و ضرائب محلية (الضرائب على العقارات، الضرائب على السيارات، إلخ). بينما الضرائب غير المباشرة تتضمن الضريبة على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية. و فقط ضريبة الدخل و الضريبة على القيمة المضافة يتم مناقشتها في هذا الفصل، و ذلك طبعاً لكونهما الأكثر علاقة بالمستثمر من وجهة نظره.

2.1.2 ضريبة الشركات

وفقاً للمادة 2 من قانون ضريبة الدخل، تفرض ضريبة الشركات على الاشخاص الاعتباريين وفقاً لمكتب تسجيلهم او المركز الاساسي للادارة الكائن على الاراضي السلوفاكية.

قانون ضريبة الدخل يحدد المركز الاساسي للادارة كمكان حيث القرارات الادارية و التجارية تتخذ من الهيئات الادارية والتنفيذية. الالتزام الضريبي للأشخاص الاعتبارية غير محدود و لذلك هم مسؤولين عن دفع الضريبة على الدخل الناتجة عن مصادر سلوفاكية أو حتى من الخارج. بعض الشخصيات الاعتبارية الاخرى كالشركات الدائمة لديها فقط بعض الالتزامات الضريبية، لذلك، فهي عرضة لتدفع الضريبة على الدخل فقط في حال كونه من مصدر سلوفاكي. و السنة الضريبة لا تتساوى مع السنة التقويمية. والقانون الضريبي لا يتضمن اي قوانين خاصة لمجموعات محددة مثلاً، فكل شركة بشكل مستقل تدفع ضرائبها.

2.1.3 الدخل الضريبي الشخصي

وفقا للمادة 2 من قانون ضريبة الدخل، يتم فرض ضريبة الدخل الشخصي على الأشخاص الطبيعيين العاديين المقيمين بصفة دائمة في الجمهورية السلوفاكية أو موجودين فعليا في الجمهورية السلوفاكية لـ 183 يوما أو أكثر من السنة التقويمية، إما بشكل مستمر أو كليا بالمجموع (ضريبة سكان سلوفاكيا). سكان السلوفاكيين عرضة لضريبة الدخل الشخصي على دخلهم في جميع أنحاء العالم.

وغير ذلك من الأشخاص الطبيعيين (ضريبة على غير المقيمين) هم عرضة لضريبة الدخل الشخصي على الأراضي السلوفاكية حيث مصادرها من الدخل فقط. وهذا يشمل، على سبيل المثال، الدخل من العمل الذي نفذ في سلوفاكيا، والدخل الذي تدفعه الشركة السلوفاكية لأداء وظيفة في الشركة نفسها أو الدخل من الخدمات الاستشارية أو الأنشطة المماثلة التي نفذت في الجمهورية السلوفاكية.

2.1.4 ضريبة القيمة المضافة

يحكم الضريبة على القيمة المضافة القانون رقم 6 ويجب على الكيانات الخاضعة للضريبة السلوفاكية والتي مكاتبها الرئيسية، أي مكان عملها أو الإقامة في سلوفاكيا، بتسجيل الضريبة في حالة دوران راس مالها في غضون 12 شهراً السابقة بتجاوز 49,790 يورو و التسجيل الطوعي هو ممكن أيضا.

وقد ارتفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 19% إلى 20% اعتبارا من 1 يناير 2011. وخفض معدل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 6% التي تم تطبيقها على بيع السلع الزراعية والتي ألغيت في تعديل على قانون ضريبة القيمة رقم 2010/490.

2.1.5 نقل التسعير

وفقا للمادة 17 الفقرة 5 من قانون ضريبة الدخل، لا بد من تحديد الأسعار بين الكيان والشركة السلوفاكية الأجنبية المرتبطة بها في القيمة السوقية العادلة لأغراض ضريبة الدخل وخلافاً لذلك، السلطات الضريبية لديها الحق في تعديل القاعدة الضريبية وفرض عقوبات في حال عدم احترام الاسعار اي التقيد به

المادة 2 الفقرة ن - ر من قانون ضريبة الدخل تعرف الطرف الأجنبي بوصفه طرفا اقتصاديا أو شخصيا ذا صلة، أو طرف أجنبي متصلا بخلاف ذلك. علما بأن مثل هذه العلاقة لا تنشأ إلا في الحالات التي يكون فيها الطرفان قد اسسوا ذلك لغرض خفض قاعدتهما الضريبية. يتم تعريف العلاقة الاقتصادية أو الشخصية بمشاركة طرف في الإدارة مع الطرف الآخر وتعني المشاركة بأنه السيطرة بأعلى من 25% مباشرة أو بشكل غير مباشر في رأس المال أو حقوق التصويت.

2.1.6 تجنب معاهدات ازدواج الضرائب

ويمكن تعديل النظام الضريبي من خلال المعاهدات الثنائية لتجنب الضرائب. وحتى الآن، أبرمت الجمهورية السلوفاكية مثل هذه المعاهدات مع 63 بلدا حول العالم و 7 معاهدات تتبع نماذج منظمة التعاون والتنمية بهذا الخصوص.

2.2 حوافز الاستثمار الجاذبة

2.2.1 حوافز الاستثمار بموجب قانون الاتحاد الأوروبي

حوافز الاستثمار هي بلا شك حجة جديّة لصالح الجمهورية السلوفاكية. ومع ذلك ، كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي ، يجب على الجمهورية السلوفاكية الامتثال لقواعد الاتحاد الأوروبي.

أحد المبادئ الأساسية لقانون الاتحاد الأوروبي هو تشجيع المنافسة في السوق الداخلية في الاتحاد الأوروبي. ولذلك ، يحظر على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منح أية حوافز قادرة على تشجيع المنافسة والمشوهة لها والتي تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء. فمفهوم دعم الدولة واسع جداً ويشمل مجموعة واسعة من الحوافز العامة المباشرة وغير المباشرة. فحوافز الاستثمار التي تسعى إلى اجتذاب المستثمرين الأجانب بدهاءة ينظر إليها على أنها تشوه المنافسة.

الجدول رقم 2 : النسبة المئوية للاستثمار والذي يمكن تغطيتها بواسطة حوافز الاستثمار

براسلافا	0%
غرب سلوفاكيا	40%
وسط سلوفاكيا	50%
شرق سلوفاكيا	50%

ومع ذلك ، فإن تعزيز المنافسة في السوق الداخلية ليس فقط سياسة الاتحاد الأوروبي بمفرده. فقد وضع الاتحاد الأوروبي هدفاً في تحسين مستوى المعيشة في المناطق الفقيرة والقضاء على التفاوت الطبقي بين المناطق. وقد أدت هذه وغيرها من السياسات لعدد من الاستثناءات لمبدأ حظر المساعدات الحكومية. إعفاء رئيسي لمستثمر ما ربما يكون الاستثناء من المساعدات مثلاً لتعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق التي يكون فيها مستوى المعيشة منخفضاً بشكل غير طبيعي أو حيث تكون هناك بطالة خطيرة مقارنة مع المعدل المتوسط في الاتحاد الأوروبي. و المساعدات الإقليمية تختلف عن الفئات الأخرى من المساعدات كما أن ذلك يقتصر على مناطق جغرافية محددة ، وهي تهدف بشكل خاص إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في تلك المناطق من خلال توفير الدعم للاستثمار وخلق فرص العمل.

كما تم ربط منح المساعدات الى المنطقة حيث يجري الاستثمار ، فقد حددت المفوضية الأوروبية المناطق التي يحق لها تلقي المساعدات وحجم المساعدات لكل من تلك المناطق (انظر الجدول 2). فارتفعت نسبة الحوافز للاستثمار بنسبة 10% في حالة الشركات متوسطة الحجم وبنسبة 20% في حالة الشركات الصغيرة ولكن في حالة الاستثمارات الكبيرة ترتفع النسبة حسب حجم الاستثمار.

2.2.2 الحوافز الاستثمارية بموجب القانون السلوفاكي

حتى وقت قريب ، كانت الجمهورية السلوفاكية تنتهج نهجاً غير منظم في مجملها لحوافز الاستثمار. عموماً ، فنوع وكمية الحوافز التي وردت ، وظروف المستثمر أيضاً تتم في عقد اجتماع بحيث يتم تحديد ذلك عن طريق التفاوض بين الحكومة والمستثمر. ويقدم هذا النظام قدراً كبيراً من المرونة في جذب المستثمرين الراغبين في بناء مشاريعهم في اتجاه معين ، ولكنها تفتقر إلى الشفافية واليقين.

في 1 يناير 2008 ، قانون جديد لحوافز الاستثمار دخل حيز النفاذ. وهذا القانون الجديد يحدد أربع فئات أساسية من المشاريع الاستثمارية التي يحق لها حوافز الاستثمار : الصناعات التحويلية ، مراكز التكنولوجيا ومراكز الخدمات الاستراتيجية ، والسياحة.

و داخل كل فئة ، يمكن للمستثمرين تطبيق لحوافز الاستثمار التالية : دعم نقدي لشراء طويلة الأجل للموجودات العينية و المنقولة ، الشركات المساعدة في ضريبة الدخل ، المساهمات في الوظائف التي أنشئت حديثا ، ونقل العقار بسعر مخفض.

وفقا للمادة 4 الفقرة 1 من قانون حوافز الاستثمار. يجوز منح حوافز الاستثمار في مجال تصنيع فقط لإنشاء محطات إنتاج جديدة ، وتوسيع المصانع القائمة أو تنويع منتجاتها، أو تغيير جذري في عملية الإنتاج بشكل عام ، وبشرط أن يجعل المستثمر باستثمار على الأقل مبلغ 26,555,135.10 يورو في موجودات عينية أو منقولة. حوافز الاستثمار ويمكن أيضا أن تمنح لشراء معدات تكنولوجية جديدة شريطة ان تشكل ما لا يقل عن 60% من قيمة الموجودات العينية أو المنقولة.

وفي حالة مراكز التكنولوجيا يمكن ان تستخدم حوافز الاستثمار فقط لتطوير مراكز تقنية جديدة أو لتوسيع المراكز القائمة الموجودة، وبشرط أن يقوم المستثمر باستثمار ما لا يقل عن 1,327,756.75 يورو في موجودات عينية أو منقولة وأن لا يقل عن 60% من الموظفين حاصلين على مؤهل أكاديمي.

الحالات العامة الاخرى يتعين على المستثمر استثمار ما لا يقل عن 25% من التمويل المالي من خارج المساعدة المالية الحكومية. ويجب على المستثمر بدء الأنشطة التجارية في غضون ثلاث سنوات من تاريخ منح المساعدات الحكومية. ويجب على المستثمر المحافظة على الأصول التي تم الحصول عليها من خلال المساعدة الحكومية للاستثمار لمدة خمس سنوات على الأقل.

2.3 التكلفة منخفضة و القوة العاملة الماهرة

2.3.1 وفرة القوة العاملة

الجمهورية السلوفاكية يبلغ عدد سكانها 2.6 مليون عامل، مع كم قوي في مجال الهندسة الميكانيكية والإنتاج. ارتفع معدل البطالة من 12.5% في عام 2009 إلى 14.0% في عام 2010. عند تحليل وفرة سوق العمل في الجمهورية السلوفاكية من الضروري أيضا أن تأخذ في الاعتبار بأنه أكثر من 126,700 من الأشخاص غادروا البلاد للعمل في الخارج.

وقد لوحظت الفوارق الإقليمية الكبرى في معدلات البطالة في انحاء سلوفاكيا، وأدناها في الغرب الأكثر تطورا في البلاد (براتيسلافا ، والمناطق كترينشين و ترنافا) وأعلىها في وسط وشرق سلوفاكيا (بانسكا بيستريكا، كوسيتشا ومناطق بريشوف). ويمكن تفسير هذه الظاهرة جزئيا إلى حقيقة أنه تم تدفق الاستثمار الأجنبي مباشرة وبتركيز كثيف في المناطق الغربية من البلاد. براتيسلافا وحدها تستوعب 65.9% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية ديسمبر 2008. وشكلت المنطقة الصناعية في جيلينا، والتي احتلت المرتبة الثانية، فقط 13.4% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم 3 : نسب البطالة في دول الفيزاغارد غروب الأربعة

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
14.0	12.5	9.6	11.1	13.4	16.3	18.2	17.6	سلوفاكيا
7.0	9.2	4.4	5.3	7.2	7.9	8.3	7.8	التشيك
9.7	11.1	7.1	9.6	13.9	17.8	19.0	19.7	بولندا
12.0	10.3	7.9	7.4	7.5	7.2	6.1	5.9	هنغاريا

جدول رقم 4 : البطالة في أقاليم الجمهورية السلوفاكية 2008 – 2010

أعداد العاملين			نسب البطالة			
2010	2009	2008	2010	2009	2008	
20,900	16,300	12,400	6.1	4.7	3.6	براتسلافا
36,600	27,500	18,300	12.0	9.1	6.2	ترنافا
30,700	21,400	13,900	10.2	7.3	4.7	ترينشن
54,100	45,700	31,700	15.4	13.0	8.8	نيترا
48,700	35,400	25,900	14.5	10.6	7.7	جيلينا
60,300	59,800	59,500	18.6	18.8	18.2	بانسكا بيترتسا
72,000	62,400	48,700	18.6	16.5	13.0	بريشوف
65,800	55,800	47,200	18.3	15.5	13.5	كوشيتسا

2.3.2 تكاليف العمل

على الرغم من المعدلات الإنتاجية المتماثلة داخل منطقة دول الفيزاغارد غروب الأربعة (التي تضم جمهورية التشيك والمجر وسلوفاكيا وبولندا) فإن تكاليف العمل في سلوفاكيا لا تزال أرخص مما كانت عليه في الجمهورية التشيكية، وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة، بالمقارنة مع المجر وبولندا. فإنه يبقى ومع ذلك بما يقارب الى أربع مرات أرخص مما كانت عليه في أوروبا الغربية.

جدول رقم 5 : تكاليف العمل في دول الاتحاد الاوروبي المنتقاة

يورو في الساعة					
2010	2009	2008	2007	2006	
7.9	7.5	7.4	6.8	5.3	سلوفاكيا
7.0	6.9	7.5	6.8	6.0	بولندا
7.3	7.6	7.6	7.1	6.3	هنغاريا
10.0	9.6	8.1	7.9	7.1	التشيك
33.1	32.9	29.2	25.3	30.3	فرنسا

وجود فوارق كبيرة في تكاليف العمل بين المناطق السلوفاكية و على وجه الخصوص ، ووفقا لأعلى التكاليف في المناطق مثل براتيسلافا وكوسيتشا ، وأدناها في بريشوف، نيترا وبانسكا بيستريتسا.

جدول رقم 6 : تكاليف العمل في سلوفاكيا

يورو في الشهر			يورو في الساعة			
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
1,411	1,348	1,243	9.9	9.2	8.5	براتسلافا
1,064	1,048	986	7.5	7.2	6.8	ترنافا
965	942	909	6.9	6.6	6.4	ترينشن
929	918	824	6.6	6.4	5.8	نيترا
979	978	920	7.1	6.9	6.5	جيلينا
952	912	847	6.8	6.4	6.0	بانسكا بيتريتسا
856	878	810	6.2	6.2	5.6	بريشوف
1,041	1,089	1,030	7.6	7.7	7.3	كوشيتسا

2.3.3 موجزن قانون العمل

وفقا للمادة 42 الفقرة 1 من قانون العمل، تنشأ علاقات العمل من خلال عقود عمل مكتوبة بين صاحب العمل والموظفين. إلى جانب عقد العمل، وقانون العمل يقر ثلاثة أنواع أخرى من العقود : عقد لأداء عمل ، عقد للقيام بالأنشطة وعقد العمل المؤقت للطلاب. هذه العقود هي ذات أهمية ثانوية، وبالتالي لن يتم تناولها في هذا الفصل.

ويمكن إبرام عقد العمل إما لفترة محددة أو غير محددة من الزمن. تماشيا مع التعديل الذي أدخل على قانون العمل المطبق من 1 مارس 2010، وقد يتم إبرام عقد محدد المدة أقصاها سنتين، ويمكن تمديدها أو تضمينها مرة ثانية و فقط لمرة. يجوز الاتفاق على فترة اختبار مدتها ثلاثة أشهر لعقد العمل ولا يجوز تجاوزها (تم تعديل ذلك في قانون العمل الجديد و يجوز لمدة 6 أشهر). وضمن فترة الاختبار، رب العمل والموظف كلاهما لهم الحق في إنهاء عقد العمل لأي سبب من الأسباب، أو دون إبداء أي سبب.

وفقا للمادة 85 الفقرة 5 من قانون العمل ، الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية هو 40 ساعة ، رغم أنه في بعض المهن الشاقة أو الخطرة قد خفض هذا الرقم إلى 33.5 ساعة. والعمل الإضافي بما لا يزيد على 8 ساعات في الأسبوع و 150 ساعة في السنة التقويمية.

وفقا للمادة 59 الفقرة 1 من قانون العمل، يمكن إنهاء عقد العمل و ذلك وفقاً لاتفاق متبادل من الطرفين ، والإنهاء الفوري أو الإنهاء بموجب إخطار.

ووفقا للمادة 68 الفقرة 1 من قانون العمل ، يجوز لصاحب العمل إنهاء عقد العمل فورا في حال أدين الموظف في قضية جنائية بفعل متعمد أو بخرق خطير للانضباط. والفرص المحددة للموظف لإنهاء عقد العمل على الفور تقتصر على ظروف استثنائية فقط.

يمكن لكل من الموظف وصاحب العمل إنهاء عقد العمل بموجب إشعار خطي في غضون الفترة القانونية وبما لا يقل عن شهرين. يجوز للموظف أن يخطر صاحب العمل لأي سبب من الأسباب، أو من دون إبداء أي سبب. وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن لصاحب العمل أن يعطي إشعاراً للموظف لأحد الأسباب المنصوص عليها صراحة في قانون العمل. المادة 63 تنص على ذلك للأسباب التالية :

- ا - أعمال صاحب العمل أو جزء منها قد صفيت أو نقلت؛
- ب - كون الموظف زائداً عن الحاجة بحكم التغيير الحاصل في الواجبات والمعدات التقنية، وتخفيض في عدد الموظفين بهدف زيادة كفاءة العمل، أو التغييرات التنظيمية الأخرى؛
- ج - وفقاً لتقييم طبي، بأن الموظف فقد القدرة على أداء مهام وظيفته / وظيفتها السابق و يعود ذلك إلى شروط صحته/ صحتها؛
- د - الموظف لا يفي بالمتطلبات القانونية لأداء العمل المتفق عليها؛
- هـ - الموظف لا يقوم على النحو المناسب بمهام عمله / عملها، حتى أنه قد تم اخطاره / اخطارها من قبل صاحب العمل لتصحيح أوجه التقصير كتابياً، ومرتين في غضون 6 أشهر؛
- و- موظف يرتكب خرقاً خطيراً للانضباط؛
- ز- موظف يرتكب انتهاكات خطيرة مستمرة ولكنها أقل خطورة من الانضباط العام.

يتم تعريف الاستغناء الجماعي من جانب القانون بأنه الحالة التي يقوم فيها صاحب العمل بإنهاء علاقة العمل لأسباب (أ و ب) كما ورد أعلاه مع ما لا يقل عن 20 موظفاً على مدى فترة 90 يوماً.

ويلتزم صاحب العمل في حالة التسريح الجماعي بالتفاوض مع نقابات العمال، أو مباشرة مع الموظفين المعنيين في هذه القضية في حال عدم وجود نقابات للعمال، وكذلك مع مكتب التوظيف الوطني ومع تزويدهم بمعلومات مكتوبة، وبالسبب والجدول الزمني للاستغناء الجماعي وعدد الموظفين المعنيين.

وفقاً للمادة 76 الفقرة 1، فإنه يحق للموظف بمكافأة تصل إلى ما لا يقل عن ضعف متوسط الراتب الشهري، ولكن فقط إذا تم إنهاء علاقة عملهم نتيجة لأسباب معينة و بموجب خطابات ووفقاً لـ (أ) -- (ج) أعلاه. يحق للموظف الذي عمل لدى صاحب عمل لمدة لا تقل عن خمس سنوات لقطع دفع بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف متوسط راتبه الشهري.

قانون العمل يمكن أصحاب العمل، على أساس الأسباب التشغيلية، باستخدام موظفين مؤقتين موكل اليهم ومن قبل وكالة للعمال المؤقتة. في نظام الاتفاق المؤقت، صاحب العمل هنا لا يملك عقد عمل مع الموظفين مباشرة. والموظفين يعملون في وكالة للعمال المؤقتة وأسندت اعمالهم لاحقاً إلى صاحب العمل لفترة زمنية متفق عليها. ويستخدم هذا النظام من قبل عدد من المستثمرين خلال فترات المواسم لتحقيق الأهداف بزيادة الإنتاج.

2.3.4 تدابير تشجيع العمالة

لقد اعتمدت مجموعة من التدابير العاجلة من قبل البرلمان السلوفاكي وذلك اعتباراً من 1 مارس 2009، من أجل تجنب حدوث زيادة كبيرة في معدل البطالة نتيجة للآزمة المالية المستمرة. فأدخلت تعديلات على قانون العمل وقانون خدمات التوظيف معطياً بذلك آليات مثل (فليكسيكونتو) و علاوات على الاستبقاء، أو المساهمات في تكاليف اليد العاملة لخلق فرص عمل جديدة بحيث يتم تفادي الآثار السلبية للآزمة العالمية على معدل العمالة في سلوفاكيا وتكون بالحد الأدنى.

في وقت كتابة هذا التقرير (مايو 2011)، فإن الحكومة السلوفاكية تقترح سلسلة من الإصلاحات الهامة على قانون العمل. من بين التغييرات المخطط لها هي: إزالة حق الموظف في دفع مكافأة موازية لفترة الإشعار، والقواعد الجديدة التي تغطي استحقاقات العطل؛ زيادة المرونة بالنسبة للموظفين أخذ إجازة الأمومة، وإطالة فترات الاختبار لكبار المديرين. تمت الموافقة على هذه وغيرها من التنقيحات على قانون العمل من قبل مجلس الوزراء يوم 28 ابريل 2011، والآن سوف يتم تقديمها إلى البرلمان، حيث يتوقع النواب لاقتراح مزيد من التغييرات.

3. البدء بالتجارة

3.1 تأسيس شركة محدودة المسؤولية

يمكن للمستثمرين الدخول في السوق السلوفاكية و الاختيار بين عدة أشكال للشركات كما هو واضح في القانون التجاري، مثل شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة، والشراكة المحدودة أو العامة، أو وفقاً لقانون الاتحاد الأوروبي، مثل شركة أوروبية. والشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشكل الأكثر شيوعاً للشركات وبالتالي سيتم التعامل بالتفصيل فيها في هذا الفصل.

لا توجد أية قيود على المستثمرين الأجانب عندما يتعلق الأمر بتأسيس شركات. يجوز لأي شخص أجنبي طبيعي أو اعتباري إنشاء أي شكل من أشكال الشركة إما مع أشخاص آخرين أجانب أو سلوفاك أو حتى وحده بوصفه المساهم الوحيد. في هذا الصدد و الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين يتمتعون بنفس الحقوق ويتحملون نفس الواجبات كأشخاص ولا يكون هناك تمييز ضدهم. وفقاً للمادة 108 من القانون التجاري، الحد الأدنى المطلوب من رأس المال المسجل 5,000 يورو. المادة 111 الفقرة 1 تتطلب أن يتم دفع ما لا يقل عن 50% من رأس المال المسجل قبل تقديم الاقتراح لتسجيل الشركة في السجل التجاري.

ويمكن تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة من قبل المساهم الوحيد بغض النظر عما إذا كان شخص اعتباري أو شخص طبيعي. اثنين من القيود موجودة في هذا الصدد. أولاً ، يجب في الشركة التي يملكها المساهم الوحيد ألا يكون المساهم الوحيد في شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة. ثانياً، يجب على الشخص الطبيعي بأن لا يكون المساهم الوحيد في أكثر من ثلاث شركات. الحد الأقصى لعدد المساهمين يصل إلى 50 شخصاً.

الهيئات الاعتبارية للشركة ذات المسؤولية المحدودة هي اجتماع المساهمين، المدير التنفيذي والمجلس الاستشاري. ويتألف اجتماع المساهمين من اجتماع لحملة الأسهم لجميع المساهمين، ويقرر في جميع القضايا الرئيسية بما في ذلك تعيين وإقالة المدير التنفيذي، وتعديل النظام الأساسي وعقد التأسيس، ويزيد وينقص في رأس المال المسجل ، والقانون التجاري وما إلى ذلك يحتوي على لوائح مفصلة على مدى الدورات الفردية والتي ستعقد بالشركة. المدير التنفيذي هو ممثل القانوني للشركة. يجوز للشركة بالعديد من المديرين التنفيذيين. ويمكن فقط تعيين شخص طبيعي باعتباره المدير التنفيذي. في حال ان هناك العديد من المديرين التنفيذيين، ولكل منهم الحق في التصرف بشكل منفرد نيابة عن الشركة ما لم ينص على خلاف ذلك في النظام الأساسي للشركة.

إنشاء المجلس الاستشاري اختياري. فقد يقرر المشاركون بإنشاء مجلس استشاري في مذكرة الشركة الأساسي. ويجب أن يتكون المجلس الاستشاري من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينهم اجتماع المساهمين.

عملية تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة هي بسيطة نسبياً ، وتستغرق نحو ثلاثة أسابيع. ويعقب التوقيع على مذكرة الاجتماع التأسيسي اقتناء التراخيص التجارية اللازمة، وأخيراً عن طريق تسجيل الشركة في السجل التجاري لمحكمة المقاطعة المختصة. فمن المهم التأكيد على أن أي شركة ذات مسؤولية محدودة تكتسب صفة قانونية عند تسجيلها في السجل التجاري.

علماً أنه لا تفرض أي قيود على استيراد وتصدير رأس المال ، ويجوز دفع المبالغ في أي عملة. وفقاً للمادة 8 من قانون النقد الأجنبي، على المصرف الوطني لسوفاكيا أن يتم إخطاره من قبل المقيمين وفروع غير المقيمين في سوفاكيا حول أي مجموعات نقدية، والمدفوعات والتحويلات المتعلقة بالاستثمارات المباشرة والقروض والأوراق المالية في الخارج بالنسبة لغير المقيمين، فضلاً عن إنشاء حسابات وأرصدة في الخارج منها.

3.2 تأسيس مكان تجاري

3.2.1 شراء عقار

لا يطبق المبدأ الروماني – الأرض ملتصقة بما فوقها – في النظام القانوني السلوفاكي. ونتيجة لذلك، يمكن الحصول على الأراضي والمباني بشكل منفصل من قبل كيانات مختلفة.

القانون المدني يحدد عدة طرق ممكنة لاكتساب ملكية العقارات، مثل العقود المكتوبة، الميراث، أو بقرار من السلطة العامة، أو غيرها من الوسائل المنصوص عليها في القانون. في معظم الحالات، يتم الحصول على العقار على أساس عقد مكتوب. ومن المهم أن نلاحظ أنه في حالة وجود عقد مكتوب لا يتم الحصول على الملكية إلا بعد التسجيل في السجل العقاري. و الجدير بالذكر أن إجراءات التسجيل تستغرق ما لا يقل عن 15 يوماً.

التسجيل في السجل العقاري ملزم ما لم يثبت خلاف ذلك. ولذلك فمن الممكن لأي شخص أن يدعي بأنه المالك الحقيقي، وعلى الرغم من وجود تسجيل ساري المفعول لكل من العنوان في السجل العقاري. لتجنب أي صعوبات فمن المستحسن أن يقوم المشترون بإجراء العناية الواجبة بتفحص تفاصيل نقل الملكية خلال السنوات الـ 10 السابقة لأن هذا يتوافق مع فترة تقادم الملكية العقارية بـ 10 أعوام.

وفقاً لمبدأ عام أدخلت اعتباراً من 1 مايو 2004، المادة 19 الفقرة 1/أ من قانون النقد الأجنبي بحيث يحق للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بتملك العقار في الجمهورية السلوفاكية دون أية قيود. الاستثناء ينطبق فقط على الأراضي التي تملكها الجمهورية السلوفاكية، وعلى الأراضي الزراعية والغابات. من أجل الحصول على الملكية للغابات والأراضي الزراعية والتي تلزم المواطنين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فإنه من الواجب استخدام الأراضي لمدة لا تقل عن 3 سنوات قبل الحصول على ملكيتها، في الوقت نفسه، أن يكون حاصلًا على اذن اقامة.

3.2.2 تأجير المحل التجاري

لا يقيد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في حريتهم لاستئجار العقارات في الجمهورية السلوفاكية. ويتم تسجيل عقود الإيجار فقط في حالة كونها لأكثر من خمس سنوات في السجل العقاري. من المهم أن نؤكد أنه لا يمكن للمستأجر للمحلات التجارية أن يستخدمها لغرض المخصص في تصريح الاستخدام.

3.2.3 البناء والتعمير

وفقاً للقانون السلوفاكي، لا ينصب الهيكل إلا بعد الحصول على رخصة بناء صادرة عن مبنى المكاتب المختصة (عادة مكتب البلدية في المنطقة التي الهيكل سينصب فيها). ويمكن طلب مثل هذا التصريح من قبل المالك للأرض التي سيتم بناء الهيكل عليها أو عن طريق شخص آخر يمتلك حقوق خاصة على الأرض و ناتجة عن عقد الإيجار أو الارتفاق. عملية البناء تتم على ثلاثة مراحل منفصلة: تصريح من المنطقة (البلدية)، ورخصة البناء ورخصة الاستخدام. في بعض الحالات المعينة قد يضم تصريح البلدية وتصريح البناء في إجراء واحد.

خلال تصريح البلدية، مكتب البناء يرى ما إذا كان يمكن أن يكون هيكل خاص متفق مع المعايير المحددة عموماً والتي اقيمت في منطقة معينة. يتم إصدار رخصة تصريح البلدية على ذلك الأساس، ويجب أن تتمثل لخطة التقسيم التي أعدتها البلديات وسلطات الدولة. قد تكون دراسات أخرى مطلوبة ومحددة من قبل مكتب المبنى قبل أو أثناء عملية الترخيص. مكتب البناء يتعهد بدراسة معمقة في المبنى بناء على وثائق المشروع. التصاميم المعمارية هي جزء من وثائق المشروع، ويجب أن تتمثل امتثالاً تاماً للسماح في تصريح البلدية الصادر في المرحلة السابقة.

علما انه قبل تصريح البلدية يتم إصدار تصاريح البناء، و مكتب البناء يدقق آراء عدد كبير من السلطات العامة المختلفة. فيما إذا كان لأي من هذه السلطات اعتراض ، فإنه قد يعقد بشكل كبير الإجراء كذلك قد تكون الإجراءات معقدة من خلال الاعتراضات والطعون المقدمة من أصحاب الأراضي والمباني المجاورة، لأنها أطراف في الحصول على تصريح البناء.

و عندما يتم الحصول على رخصة بناء، يمكن أن تبدأ أعمال البناء. بعد أن تنتهي أعمال البناء، يجب أن يطلب تصريح للاستخدام. وفقا للقانون السلوفاكي، لا يجوز أن تستخدم هياكل البناء بدون ترخيص صالح بالاستخدام. تصريح البلدية بأكمله مع تصريح البناء يأخذ ما يقارب من 6 أشهر إلى 12 شهرا اعتمادا على عوامل مختلفة و تعقيدات محتملة.

إذا كانت الهياكل المحددة و المخصصة لأداء أنشطة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على البيئة، قد تكون هناك حاجة إلى تقييم الأثر البيئي من قبل القانون. ويتم تقييم الأثر البيئي بإجراء معقد نسبيا و ادارياً ويستغرق حوالي 18 شهرا. يرجى ملاحظة أنه إذا كان تقييم الأثر البيئي مطلوباً بموجب القانون، فإنه ليس من الممكن التقدم بطلب للحصول على تصريح البلدية من دون الرأي النهائي ، والوثيقة الختامية الصادرة في نهاية التقييم للأثر البيئي.

4. تصفية النشاط التجاري

4.1 نظرة عامة

القانون التجاري يوفر للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في إنهاء أنشطتهم التجارية في جمهورية سلوفاكية عدة آليات للتصفية. أولاً وربما الطريقة الأسهل هي نقل ملكية الأسهم في الشركة التجارية السلوفاكية لشخص آخر طبيعي أو اعتباري. ويجوز للمستثمر الأجنبي أيضا أن يقرر حل الشركة السلوفاكية مع التصفية أو بدون تصفية، اعتمادا على ما إذا كانت الشركة لديها أي أصول. بدء إجراءات الإفلاس هو أيضا واحد من الخيارات لتصفية الشركة. وفقا للمادة 68 الفقرة 1 من القانون التجاري، الشركة تتوقف عن الوجود في تاريخ حذفها من السجل التجاري لمحكمة المقاطعة المختصة. و بما ان الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشكل الأكثر شيوعا للشركات في سلوفاكيا ، فإنه سيتم التعامل بآليات التصفية لهذا النموذج من الشركات في الفصول التالية

4.2 نقل ملكية الاسهم

ما لم ينص على خلاف ذلك في النظام الاساسي للشركة، المساهم لا ينقل حصته في شركة تجارية الى مساهم آخر في الشركة نفسها إلا بعد الموافقة في اجتماع المساهمين على ذلك. و نقل الحصة إلى طرف ثالث هو أكثر تعقيدا. وفقا للمادة 115 الفقرة 2 من القانون التجاري، لا ينقل المساهم حصته إلى طرف ثالث إلا إذا كان النظام الاساسي للشركة يسمح بمثل هذا النقل. لذلك يوصى أن يتم اتخاذ مثل هذه الصياغة في عين الاعتبار عند صياغة النظام الاساسي للشركة. فالمطلوب هو عقد مكتوب، ويجب أن تكون توافيق الأطراف مصدقة من قبل كاتب العدل.

4.3 إنهاء الشركة

4.3.1 إنهاء الشركة دون تصفية

فسخ عقد الشركة دون تصفية يحدث اذا كانت الشركة السلوفاكية ليس لديها أي أصول. في مثل هذه الحالة يجب على الشركة تقديم طلب حذفها من السجل التجاري أمام المحكمة المحلية المختصة. ويجب أن يرفق الطلب بقرار من جميعة المساهمين على حل الشركة.

فسخ عقد الشركة دون تصفية ممكن أيضا إذا تم رفض طلب لإجراء الإفلاس بسبب عدم وجود أصول أو لم تكن هناك أصول متروكة في الشركة السلوفاكية بمجرد إنتهاء إجراءات الإفلاس. في هذه الحالة يجوز لمحكمة الافلاس تقديم قرار الإفلاس الفعال و النافذ لصالح المحكمة المحلية المختصة ، التي بدورها تحذف الشركة من السجل التجاري.

إنهاء الشركة دون تصفية ممكن أيضا إذا تم نقل أصول وواجبات و مسؤوليات الشركة السلوفاكية لخلفها القانوني. وفقا للمادة 69 من القانون التجاري ، أصول وواجبات و مسؤوليات الشركة السلوفاكية تنتقل إلى الخلف القانوني في حالة من الاندماج أو الاستيلاء أو الانقسام . و في حالة الاندماج، يتم نقل الأصول من واحدة أو أكثر من الشركات المنحلة إلى شركة أخرى قائمة بالفعل والتي تصبح الخلف القانوني للشركات المنحلة. وفي حالة الاستيلاء، يتم نقل أصول الشركتين المنحلتين معا إلى شركة انشئت حديثا والتي تصبح الخلف القانوني للشركات المنحلة. وفي حالة انقسام، وتنقسم أصول الشركة الواحدة أو العديد من الشركات المنحلة وتحول إلى شركات أخرى عديدة.

يشترط القانون أن العقود مشروع الاندماج، أو الاستيلاء أو الانقسام تتم بموافقة اجتماع المساهمين من الشركات المشاركة. ويجب تقديم طلب الحذف للشركة المنحلة من السجل التجاري أو طلب لتسجيل الاندماج أو الاستيلاء أو الانقسام في السجل التجاري ومن قبل جميع الشركات المشاركة.

4.3.2 حل الشركة بالتصفية

حل الشركة بالتصفية يجري إذا لم تكن أصول الشركة حولت إلى الخلف القانوني وليس هناك أية أسباب للبدء بإجراء الإفلاس. الهدف الرئيسي للتصفية هو تسوية كافة العلاقات الاقتصادية للشركة بطريقة نهائية أو حتمية.

الشركة تدخل في التصفية من تاريخ اعتماد القرار لمساهميها بحل الشركة. ويتم نقل السلطة للتصرف نيابة عن الشركة من قبل المدير التنفيذي إلى المصفي المعين من قبل جمعية المساهمين. يجب أن يخطر المصفي جميع دائني الشركة عن بدء إجراءات التصفية ويجب نشر هذه المعلومات في النشرة التجارية جنبا إلى جنب مع الدعوة للدائنين للإبلاغ بمطالبهم ضد الشركة في غضون فترة لا تقل عن 3 أشهر. حالما يتم استيفاء المطالبات ، وتنقسم الأصول المتبقية بين المساهمين على أساس قرار جمعية المساهمين. وبعد ذلك، يجب على المصفي تقديم طلب لحذف الشركة من السجل التجاري أمام المحكمة المحلية ذات الصلة.

5. حل النزاعات

5.1 التحكيم التجاري

5.1.1 قرارات التحكيم المحلية

في جمهورية سلوفاكيا ، ويخضع التحكيم التجاري بموجب قانون التحكيم، و الذي بني على اساس القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) لسنة 1985.

وفقا لقانون التحكيم، يجوز للطرفين الاتفاق على شرط التحكيم في العقد أو في اتفاق التحكيم على اللجوء الى التحكيم على جميع أو في حال أي خلافات قد تنشأ بينهما بشأن علاقة قانونية محددة ، سواء أكانت تعاقدية أم لا. ويشترط القانون على مثل هذا الاتفاق ان يكون خطيا، وإلا فإن حكمه هو البطلان. وفي حالة عدم وجود اتفاق خطي يمكن تصحيح ذلك من خلال بيان مشترك من الطرفين أمام هيئة التحكيم قبل بداية الإجراء على أبعاد تقدير. وفقا للمادة 1 الفقرة 2 من قانون التحكيم، المنازعات التي يمكن أن تحل أمام المحكمة العادية يمكن ان تحل من قبل محكمة التحكيم. ويحدد القانون المنازعات التي استبعدت صراحة من التحكيم ، مثل النزاعات التي تنشأ فيما يتعلق بالملكية وحقوق الملكية الأخرى المتعلقة بالمتلكات غير المنقولة، والأحوال الشخصية للأشخاص العاديين، وإنفاذ الأحكام ، وإجراءات الإفلاس وإعادة الهيكلة.

يعتبر التحكيم التجاري محليا إذا كانت إجراءات التحكيم تجري في الجمهورية السلوفاكية. ويمكن لإجراءات التحكيم أن تأخذ مجراها من قبل واحد أو أكثر من المحكمين المعيّنين من قبل الأطراف أو من قبل محكمة التحكيم.

علما أنه في حال الخلافات الدولية ، فإن محكمة التحكيم التجاري المحلي تقرر على أساس النظام القانوني الذي اتفق عليه الطرفان. ولكن في حالة الخلافات الداخلية المحلية ، فإن هيئة التحكيم تقرر دائما على أساس النظام القانوني للجمهورية السلوفاكية. لا يمكن لهيئة التحكيم أن تقرر على أساس مبادئ المساواة إلا إذا تم الاتفاق صراحة على هذا من جانب الطرفين.

القرار التحكيمي له نفس الآثار القانونية لقرار من المحكمة بفعاليته و نفاذه ويمكن تنفيذها في نفس الظروف. ويجوز إعادة النظر في قرار التحكيم من قبل محكم آخر (أو محكمين آخرين) إلا إذا حالة موافقة الأطراف على ذلك صراحة.

فرص الطرفين للطعن في حكم التحكيم أمام المحاكم محدودة جدا. المنصوص عليها في القانون انتهاكاً للقواعد الإجرائية الأساسية فقط كسبب رئيسي. لا يجوز للطرفين الطعن في قرار التحكيم أمام المحكمة بالادعاء بسوء تفسير وتطبيق القانون من خلال الوقائع من المحكم.

5.1.2 أحكام التحكيم الأجنبية

الجمهورية السلوفاكية هي طرف في اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية التي وقعت في 10 حزيران 1958 في نيويورك (فيما يلي اتفاقية نيويورك)، يخضع أيضا الاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية وفقاً لقانون التحكيم. ومع ذلك ، في حالة قيام نزاع اتفاقية نيويورك ستسود.

يرجى ملاحظة أن الجمهورية السلوفاكية قد اعتمدت مبدأ المعاملة بالمثل في الفقرة 1 من المادة 3 من اتفاقية نيويورك، وبالتالي يتم تطبيق اتفاقية نيويورك فقط على الأحكام التي تصدرها الدول المتعاقدة الأخرى. الجمهورية السلوفاكية تطبق أيضا ما في اتفاقية نيويورك بالنسبة لتنفيذ قرارات التحكيم من الدول غير المتعاقدة على أن مثل هذه الدول أيضا تطبق الاتفاقية فيما يتعلق بقرارات التحكيم الصادرة عن الجمهورية السلوفاكية.

يعتبر التحكيم أجنبياً إذا صدر في بلد آخر غير الجمهورية السلوفاكية. يجب أن يتم تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية وفقاً للشروط نفسها المتعلقة بتنفيذ قرارات التحكيم المحلية.

لا شروط لقبول هذا الحكم الأجنبي بتاتاً و المطلوب ببساطة تقديم الحكم الى المحكمة المختصة بتنفيذ الاحكام كما لو كان التحكيم محلياً. أحكام قانون التحكيم فيما يخص رفض الاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية مماثلة لتلك المنصوص عليها في المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك.

5.2 التقاضي

الجمهورية السلوفاكية لديها نظام للتقاضي ذا مستويين يتألف من المحكمة العليا، 8 المحاكم الإقليمية ومحاكم المقاطعات 54. وتستكمل كذلك كامل النظام قضائي من المحكمة الدستورية. ولقد ألغيت المحاكم العسكرية وذلك اعتباراً من 1 مارس 2009، ونقلت اختصاصاتها إلى المحاكم العامة.



محاكم المحافظات هي المختصة في الشروع بالإجراءات في المقام الأول (كمحكمة البداية). المحاكم الإقليمية تختص بالنظر في محاكم الاستئناف وحالات معينة فقط كمحكمة بداية. المحكمة العليا الدستورية لديها وظيفة محكمة الاستئناف ومحكمة إعادة النظر. وهيئة قضائية عليا فإن المحكمة العليا أبدا لا تتصرف كمحكمة درجة أولى. وبصرف النظر عن المسائل المدنية تقرر المحاكم أيضا المسائل الجنائية.

وتخضع الإجراءات المدنية لقانون الإجراءات المدنية. وبموجب قانون أصول المحاكمات المدنية تقرر المحاكم في القضايا المدنية والتجارية، والأسرة والعمل والمنازعات الاقتصادية. وهي أيضا تراجع قانونياً القرارات الصادرة عن الهيئات الإدارية.

حول القضايا الممتلئة أمام محاكم المحافظات والمحاكم الإقليمية حيث تقرر المحاكم كمحكمة بداية فإنها تشكل من قاض واحد.

حاول القضايا الممتلئة أمام المحاكم الإقليمية ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا فالذي يقرره مجلس من 3 أو 5 قضاة. قانون أصول المحاكمات المدنية يميز بين الاستئنافات لحالات التعويض العادية وغير العادية ومراجعة الاستئناف، وإعادة فتح القضية..

الإجراء المدني هو عادة عملية تستغرق وقتاً طويلاً وربما تستغرق فترة تصل الى عدة سنوات. قد تحدث تأخيرات خطيرة. فالتحكيم لذلك غالباً ما يمثل خياراً أسرع وأرخص. علماً انه بصرف النظر عن الرسوم للمحاكمة، فإنها ملزمة أيضاً للطرف الخاسر في القضية لدفع رسوم المحامي لتمثيله الطرف الآخر.

6. الخلاصة

منذ انتخابات 1998 العامة، قامت الجمهورية السلوفاكية بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية و في العديد من المجالات، بدءا من المالية العامة إلى تنظيم العمالة والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. منذ اعتماد هذه الإصلاحات، أصبحت الجمهورية السلوفاكية واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في الاتحاد الأوروبي ولقد نما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية السلوفاكية المستمر منذ عام 2000، مع العديد من المستثمرين الأجانب في الآونة الأخيرة لاكتشاف سلوفاكيا. و المعترف به اليوم اعتبارها واحدة من أكثر وجهات الاستثمار جاذبية، ليس فقط في الأسواق المتنامية بأوروبا الوسطى والشرقية فحسب بل في أوروبا ككل.

كییف - أوكرانیا

غوركوغو 172 سویتة 1316

031 50 كییف

هاتف: +380 44 521 21 10

فاكس: +380 44 529 17 32

سكایب: ulckyiv

أيمیل: kyiv@ulclegal.com

بريشا - إيطالیا

فيا فال غیادیكارى 4

251 23 بریشا

هاتف: +39 030 221 932 33

فاكس: +39 030 221 932 02

سكایب: ulcbrescia

أيمیل: brescia@ulclegal.com

براتسلافا - سلوفاكيا

تفاروجكوفافا 5, صندوق برید 21

814 99 براتسلافا

هاتف: +421 2 5720 1717

فاكس: +421 2 5720 1777

سكایب: ulcbratislava

أيمیل: office@ulclegal.com